

الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

تورنتو - كندا في ١٢/٣/١٩٩٩

بيـــــان صحـــــفي

إن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان يبدي بالغ قلقه حيال تكرار انتهاكات حقوق الإنسان في لبنان. فالإمعان في إرتكابات هذه الخروقات هو تحدٍ لكل المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان التي دأبت على نصح السلطات اللبنانية بحزم أمرها، ومنع تفاقم الأجهزة الأمنية واستفحالتها في التنكيل باللبنانيين لمجرد إعلان رأي، أو اتخاذ موقف يدعو إلى تحمل المسؤوليات واحترام الدستور، وتطبيق القوانين.

إن ما حدث منذ عشرة أيام، تكرر البارحة دون رادع، ففي الساعة الخامسة من مساء الاثنين، الموافق ١١/٢٢/١٩٩٩، أقدمت عناصر أمنية على اعتقال المواطن جوزيف منصور، الناشط في التيار الوطني الحر أمام محله في بلدة برس-الكورة، واقتادته إلى جهة مجهولة، رُجِح أنها ثكنة القبة في طرابلس، ولم يُعرف عن مصيره شيء خلال احتجازه لمدة ثلاثة أيام، إلا بعد إطلاق سراحه.

ولم يكد يهدأ روع أهل وصحب جوزيف والمنظمات الرابضة لانتهاكات حقوق الإنسان، حتى صعقوا بارتكاب عناصر من مخابرات أميون-الكورة خرقاً مماثلاً (في ١٢/٢/١٩٩٩)

بالإطابق على الطالب وليد الأشقر أمين سر هيئة الكورة في التيار الوطني الحر
أمام مدخل جامعة البلمند، حيث ترحل عنصران من سيارة رينو ١٢ حمراء، واقتادا وليد معهما عنوة إلى مركز قيادتهما في أميون، فيما قاد عنصر ثالث سيارة المحتجز، والحجز أصبح حجراً وانقطاعاً عن العالم الخارجي، إذ لم يُسمح لأحد برؤية وليد، حتى محاميه منع من مقابله، ولم يصرح بأي مسوغ قانوني لهذا الاعتقال.

كل هذا يحدث عشية إعداد الاتحاد الأوروبي والفدرالية الدولية للقاء أوروبي-متوسطي يبحث في ظاهرة الاختفاء القسري في لبنان ومصر والمغرب والجزائر.

إننا نهيب مجدداً بالسلطات اللبنانية تصحيح هذا الخلل الفاضح، ونطالبها بإطلاق السيد الأشقر فوراً، ودون إجباره على توقيع تعهدات بالتوقف عن حقه الطبيعي في ممارسة نشاطه الوطني، ونحملها مسؤولية الحفاظ على سلامته الجسدية والنفسية، كما نوصيها بتركيز الجهود لإطلاق المعتقلين ظلما في السجون السورية والإسرائيلية، ونحضها على توقيع ميثاق الامتناع عن تعذيب المعتقلين.

نائب رئيس الاتحاد/ المهندس حميد عواد